تاريخ استقبال المقال: 2016/08/19 تاريخ قبول نشر المقال:2016/09/17 تاريخ نشر المقال: 2016/11/15

# نحو منطلقات إبستمولوجية جديدة
# لتوجهات البحث العلمي في الوطن العربي: مقاربة سياسية-إجتماعية

**د. عبداللطيف بوروبـــــــي**

**- جامعة قسنطينة 3 - الجزائر -**

**البريد الإلكتروني:** Abdellatif.bouroubi@univ-constantine3.dz

**ملخص:**

تساهم العلاقة بين البحث العلمي و طبيعة الظواهر الإجتماعية المدروسة في الوطن العربي في إثارة عدة **إشكالات**،لأسلوب دراستها المتطور باستمرار بتجاوز الطرح الذي مفاده أن البحث العلمي لا يؤذي دوره في صناعة القرار الرسمي،إلى طرح مغاير يقوم على التركيز على الجانب التنموي في ظل التراجع التدريجي لدور الفاعل الحكومي وبروز دور فواعل أخرى غير حكومية يتطلب مراجعة المنطلقات الأبستمولوجية لتوجهات هذا البحث.

تفسر هذه العلاقة وفق توصيف علمي يقوم على مقاربة معرفية تصاغ وفق منهجية دراسة قائمة على تحليل كلي حيث مراجعة المنطلقات هي الغاية من الدراسة بالتركيز على البعد السياسي للعملية وتحقيق الحكم الراشد والتنمية المستدامة ببعدها الإجتماعي في الوطن العربي.

**الكلمات المفتاحية:** البحث العلمي، العلوم الإجتماعية و التنمية المستدامة في الوطن العربي ،العملية الإجتماعية، الواقع والتحديات ،الأفاق المستقبلية.

## For a new Epstimological perspectives to the scientific research in arab's world : politico-sociological approach

## Abstract

The relationship between the scientific research and social phenomena's and interactions with national actors raises several problems whether at the academic or at field level that makes the interpretation of the nature of this relationship understandable in the light of an accurate scientific conceptualization by establishing realistic indicators including the economic side, the social, and political; in addition to a set of classification criteria according to local, regional, and international sources.

The importance of the concept of **civil society** in making national policy is as a key method to interpret the epistemological evolution and definition of participation in political Studies . The aim of this study is to determine the various internal factors influencing the national trends which contribute to the evolution of the concept of **civil society** and **political participation**..

**Key words:** the concept of civil society, endoscopy ,development, epistemological evolution .

مقدمة:

تبرز نقاشات نظرية و ميدانية في المرحلة الراهنة حديثة المواضيع والمناهج العلمية بين الباحثين لتفسير مستوى التفاعل بين مؤسسات القطاعين العام والخاص داخل الدولة، فبالإضافة إلى التنامي السريع لدور المنظمات والمؤسسات الدولية الإقتصادية خاصة سواء الحكومية أوغير حكومية(ما يعرف بالقطاع الثالث) على مستوى دولي، مست المرجعية الفكرية والمعرفية في مجال السياسات العامة على مستوى قطري أو السياسة الدولية على حد سواء،تؤثر على المقاربات المفسرة للمواضيع و للظواهر التي تعتبر المرجعية للحقل حد ذاته و القائمة منذ القرن السادس عشر وبروز مفهوم الدولة–الأمة كمبدأ السيادة الوطنية للدول ،وحرية المعتقد،والمساواة بين الدول في ظل سيادة القانون الدولي على القوانين الداخلية.

## إشكالية الدراسة:

تساهم المواضيع التي لم يكن في السابق ممكنا ربطها ببعضها البعض نتيجة الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية منذ القرن السابع عشر، في بروز إتجاهات جديدة في السياسات العامة خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي تحدد بمفهوم التدخل الدولي الإنساني والذي كان وليد مؤتمر الأرجنتين للبرلمانات في 1991 ومفهوم الأمن المجتمعي والإنساني والتي أسست لها الأمم المتحدة منذ 1994 حول كيفية تحقيق التنمية المستديمة،كحاجة إلى تفسير الظواهر الإجتماعية **وفق نسق معرفي كلي** بالربط بين المحددات الداخلية والتوجهات الخارجية للدولة فيما بينها ،بأبعاد مختلفة محددة بالحكم الراشد والتنمية.

جعلت الحاجة في بحثنا إلى مراجعة **الوحدة النسقية المتكاملة**_المشكلة لتوجهات البحث العلمي مقرونة بالتحول الديمقراطي و تحقيق الحكم الراشد ترتبط بدور المجتمع المدني على مستوى داخلي أو دولي وآليات تفعيل دوره في العملية السياسية أولا و العملية الإجتماعية ثانيا في الوطن العربي ،بقياس الأثر والتأثير بين العوامل و المتغيرات على تطور البحث العلمي ، في ظل نقاشات جديدة قد تساهم أو تؤثر على إستقلالية الحقل الأكاديمي في حد ذاته.إذن العلاقة شرطية من حيث الحدوث بين تفعيل دور المجتمع المدني في العملية السياسة لتحقيق التنمية المستديمة بأهداف إجتماعية فما هو المجتمع المدني؟وما المقصود بالعملية السياسية؟ ؟ ومدى أهمية دوره في الوطن العربي كمرجعية لأي تحليل علمي؟

**افتراضات الدراسة:**

تعتبر العلوم الإجتماعية والإنسانية وحدة تحليل كاملة تشمل جميع المجالات المعرفية للإنسان،و مستقلة النسق المعرفي من حيث الأجزاء المكونة له، مترابطة بتعدد نشاطات للإنسان،والوسائل المستعملة والأهداف المرجوة التي تحدد البناء التطوري له.حيث تحدد الفرضية في علاقة إيجابية بين المتغير التابع والمتمثل في دور المجتمع المدني كآلية إجتماعية ،أما المتغير المستقل والمتمثل في العملية:

-وجود مقاربات عدة مفسرة لدور المجتمع المدني اجتماعيا أثر على توجهات العملية السياسية.

-السياسات الجديدة في مجال البحث العلمي هي رد فعل عن التحولات الداخلية والدولية.

-فشل الإصلاحات الداخلية يستلزم إصلاحات خارجية ويوجه منطلقات البحث العلمي.

الصعوبات:

نعاني العديد من الصعوبات في إيجاد بحث علمي مستقل، مما يتطلب تفعيل دور الفواعل غير الحكومية كما هو الحال بالنسبة للمجتمع المدني ما يجعل تفعيل دوره في حد ذاته مضاعفة للصعوبات فكيف هو الحال بالنسبة للربط بين العملية الإجتماعية والسياسية في البحث العلمي في الوطن العربي وهي مخرجات مركبة ومترابطة.

**أهداف الدراسة:**

تبرز الحاجة إلى عملية سياسية -إجتماعية كآلية للبحث العلمي في الوطن العربي من اجل التأسيس لبحث متكامل و مستقل إلى **مقاربة بمنطلقات إبستمولوجية مفسرة جديدة** لتوفر مجموعة من المواضيع،والمناهج، من خلال اعتبار **أن** التوفر من جهة والتحول من جهة أخرى قد يعطينا قدرة اكبر على تفسير أدق لماهية العملية التنموية وفق تحليل ماكروسوسيولوجي يشمل الآمن المجتمعي والإنساني ،و الأمن الصحي،و مشاركة المرأة،و تأثير الانترنت ولا يكون إلا ببعد كلي يشمل الخصوصيات.

**منهجية الدراسة:**

تقوم على مراجعة دور الفواعل في صناعة القرار من ذلك دور المجتمع المدني من خلال المعايير والمؤشرات التالية:

*تطور المواضيع المحددة للعملية السياسية و مثل التمثيل ،و الإنتخاب،و دور المرأة ،والتحول الديمقراطي.

* ضرورة التركيز في البحث العلمي على المزيد من التجارب الديمقراطية الفاشلة أو الناجحة في الوطن العربي تعبر عن خصوصيات كل دولة.

أ –**المقاربة المفسرة المقترحة:**

نحو نموذج معرفي تفكيكي أولا : تساهم العملية الإجتماعية –السياسية من خلال دور المجتمع المدني ومفهوم الحكم الراشد كأنساق معرفية تجزيئية(تفكيكية) كنماذج فرعية ضمن النسق المعرفي الكلي والمتمثل في التحول الديمقراطي بمستوياته المختلفة خاصة بعد 2011 و الذي جاء بتأثير الربط بين التنمية و الأمن والمرتبط بمفهوم الأمن المجتمعي والإنساني(الصحة ،والتعليم ،والبيئة)، أين الربط بين حقوق الإنسان،والتدخل الدولي الإنساني.

إن المنطلقات الأبستمولوجية للتحليل القائم يكون بالمزاوجة بين الفاعل الحكومي والمتمثل في الدولة وغير حكومي من مجتمع مدني وجمعيات والقطاعات غير الحكومية في كيفية إتخاذ أي قرار و في تجسيد مفهوم الحكم الراشد في ظل تنامي النزاعات الداخلية في الدول.

ب–**فلسفة البحث:** يراد بدور جديد للمجتمع المدني الخروج من هيمنة الفاعل الحكومي في إتخاذ القرار الرسمي إلى مرحلة جديدة باعتباره من صناع السياسات العامة سواء كمساند أو معارض.جاءت الدراسة وفق بناء منهجي حسب إعتقادنا يتطلب التطرق إلى المحاور التالية:

*المقاربات المفسرة لدور المجتمع المدني وصفية متعددة الإختصاصات من إجتماعية،و إقتصادية وسياسية،و خاصة أمنية[1]،بمنطلقات هادفة إلى المزاوجة بين العملية السياسية و الإجتماعية المقترحة مغايرة لما سبق من خلال الربط بين العملية السياسية و الأهداف الإجتماعية في البحث العلمي في الوطن العربي.
* قياس الأثر والتأثير بين العملية التطورية للدور من خلال التركيز على العالم العربي ومدى إسهامات نشاط المجتمع المدني في تطوير البحث العلمي ومختلف الآليات التي تحدده وتوجه.

## المحور الاول :دور الفاعل غير حكومي: المجتمع المدني أنموذجا

إن مراجعة المنطلقات الأبستمولوجية لماهية المجتمع المدني تكون بالتأصيل المفاهيمي بتحديد بنية المفهوم، ،وقيمه الخاصة به،و طبيعة العلاقة فيما بينها أي بين المكونات والنتائج .

**1-الانطولوجية مقاربة تيمولوجية:**

تفهم الانطولوجية في التركيز على دور الفاعل والذي هو مستويات حكومي والمتمثل في المؤسسات الرسمية، وغير حكومي كما هو الحال بالنسبة لدور المجتمع المدني. يكون التحليل تنازلي من أن المفهوم الخاص ابن للمفهوم العام[2] حيث صفات فرد يرثها الأستاذ والطالب مثلا. حيث ينقسم مصطلح أنطولوجية من حيث الدلالة اللغوية،إلىONTO والتي تعني الوجود و logie والتي تعني العلم والدراسة[3]، إذن تكمن أهمية الانطولوجية كنموذج تفكيكي في المنطلقات الأبستمولوجية من أنه يعنى بالفاعل تسعى الدول إلى تحقيق مصالحها في ظل عملية حسابية للبدائل[4].إلا أن الإشكال المرتبط بالمستويين في تفسير مفهوم المجتمع المدني مستقلا أو بربطه بمفاهيم الأخرى في التحليل هو أنه هناك رجل دولة- رجل سياسة – عدالة- حكم راشد – ولكن ماهي حدود الاستقلالية لكل مفهوم، كيف نميز بينها؟

**2-التطور التاريخي للمفهوم:**

إرتبط التحليل الكلي في تطور الأفكار السياسية، بكل من أفلاطون في جمهوريته،و القديس أوغسطين وفلسفته المرتبطة بأسبقية النقل عن العقل و إسهامات النظرة التوفيقية لتوماس الأكويني فيما بعد حول أسبقية العقل عن النقل في تحليل الظواهر المشكلة للوجود من منطلق أن هناك علاقة تركيبية تكاملية بين الوجود والماهية.

تعتبر انطولوجيا في اللغة العربية مفهوم دخيل لأن فعل "الكون"غير موجود [5]،إرتبط بإشكالية النقل والعقل وأسبقية الكتاب المنزل عن التحليل العقلي ،والتي اختلف حولها سواء في المسيحية أو الإسلام . عرفت المجتمعات الأوروبية إستعمال دور الفاعل خاصة بارتباطه بالدولة (دولة القانون) منذ القرن السادس عشر،و القائم على الملاحظة التجريبية (المادية) كأساس لفهم عملية التغير الإجتماعي بمنطلقاتها السياسي ولكن بأهداف فردية. حيث ظهرت العلاقة الإيجابية بين ظاهرة التغير و ظاهرة الثورة منذ القرن الثامن عشر بنجاح تحول بعض الملكيات إلى أنظمة جمهورية (دول).

أما الاستعمال الحديث للمقاربة التحليلية الكلية في فهم الظواهر الإجتماعية أو السياسية ،كانت في أنه ورد إستعمال مفهوم الانطولوجية كعنوان كتاب:"**انطولوجيا**("Christian Von Wolff(1679-1754) والذي جاء كتفسير للتحولات التي عرفتها أوروبا وتقديم منظور بديل للنظام الملكي والمتمثل في النظام الجمهوري كأساس للحكم من خلال توجه نظري.

**3-نشاط المجتمع المدني كآلية للتغيير**:يعتبر دور المجتمع المدني مرجعية للبناء المعرفي المقترح و كأساس للتحول الديمقراطي في الوطن العربي،فهو القاعدة الجوهرية لتبادل المعلومات والبيانات الوصفية أو الكمية و تنظيمها بشكل دقيق بين **الفواعل** الحكومية وغير حكومية على مستوى داخلي،وبين والمنظمات والمؤسسات الدولية على مستوى دولي.

## المحور الثاني:الحاجة إلى منظور جديد[6] لدراسة دورالمجتمع المدني بأهداف مجتمعية

نحتاج إلى إدراك الوضع القائم لدور المجتمع المدني في العملية الإجتماعية-السياسية بأهداف مجتمعية بعيدا عن الفر دانية الأوروبية في الوطن العربي كمستوى أول من التحليل بتحليل الواقع،ثم تحديد ظواهر للتحليل كمستوى ثان والتحديات التي تبرز في فهما على مستوى أكاديمي أو ميداني،إضافة إلى تتبع التحولات والتغيرات الحاصلة،أو التي ستحصل عليها في المستوى الثالث،بالتركيز على التأصيل المفاهيمي بإعتبار أن الوصول إلى الإجماع يمكننا من إستخدام المفهوم بطريقة دقيقة بعيدة عن الإبهام و الغموض.

**1-التأصيل المفاهيمي:**

تعددت تعاريف المجتمع المدني بإختلاف المنطلقات والأهداف، مما أدى إلى غياب الإجماع الذي نعاني من خلاله من إستخدام غير دقيق وغامض أحيانا. من ذلك يعرف على أنه:" مصطلح المجتمع المدني ظهر مقابل المجتمع الطبيعي من ناحية والمجتمع الديني من ناحية أخرى بارتباطه بنظريات العقد الإجتماعي خلال الفترة الممتدة من عصر_النهضة إلى القرن الثامن عشر في أوروبا"[7] فالعامل المحدد في هذا التعريف مرتبط بالفاعل الدولة وكيفية تفعيل القانون فيها،حيث يظهر من أن المجتمع يكون في حالة انتقال من وضع سلبي إلى ايجابي وهذا منظور إيجابي لعملية التغير

ارتبط مفهوم المجتمع المدني بمفهوم أخر دال عليه هو مفهوم **سلطة الدولة** [8]،حيث خصائص وفواعل المهيكلة للمجتمع المدني تؤثر على سلطة الدولة والعكس من حيث التأثير المتبادل المكونات والنتائج.يكمن دور المجتمع المدني في إشراك الأفراد والجمعيات في العملية التنموية والتي تمر بمراحل مختلفة مترابطة أين الرقابة فيها هي أساس نجاح في مرحلة يؤذي إلى الإنتقال إلى المرحلة الأخرى .

**2-مفهوم المجتمع المدني وفق عقلانية زمنية:**

إرتبط المفهوم بتطور تاريخي داخل نفس المجتمع الأوروبي بالفلسفة السياسية ،منذ بروز الأفكار المتعلقة بالقانون الطبيعي(المدرسة الرواقية في القرن الرابع ميلادي إلى تلك المرتبطة بدولة القانون المجسدة في نظريات العقد الإجتماعي منذ القرن السادس عشر، إلى مرحلة الصراع الإيديولوجي بين الليبرالية و الاشتراكية.

جاءت **المرحلة التاريخية الأولى** من التطور في المجتمعات الغربية كنتيجة للصراع الإيديولوجي منذ القرن التاسع عشر بين الليبرالية و الاشتراكية[9] الذي عرفته أوروبا و بين المعسكرين الغربي والشرقي فيما بعد خاصة على مستوى تشريعي بارتباطها بالقوانين الداخلية أبن الدولة بدأت تفقد بعض من وظائفها نتيجة التطور الإقتصادي في أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة بالبحث عن أسباب تحقيق التنمية و كيفية تحقيق السلم والأمن والتي جاءت بدور منظمة الأمم المتحدة وبرامجها التنموية المختلفة أين دورها كان محصورا أثناء الحرب .

تزامنت **المرحلة الثانية** مع الحرب الباردة بدور قطري للمجتمع المدني من أن العملية الاجتماعية ارتبطت بالدولة الوطنية ودور في تحقيق التنمية و انتقالها إلى **داخل الدول**، أين صار المجتمع المدني بمثابة السعي إلى تجسيد سياسات وثقافات السلم والمصالحة ا يتم داخل المجتمعات .

فبروز موجة جديدة من التحول الديمقراطي،والسعي إلى تجسيد دولة القانون بعد نهاية الصراع الإيديولوجي بين القطبين الغربي والشرقي.حيث التوظيف السياسي والإيديولوجي تبعا للمدارس الفكرية والقوى السياسية الإجتماعية [10] جعل من التوجه في النقاش يتجه نحو المزيد من الإصلاحات الداخلية لوظائف الدولة.

جاءت **المرحلة الثالثة** مع ما يطلق عليه بالموجة الثالثة للديمقراطية في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن الماضي ،حيث اعتبرت وسيلة للانتقال الديمقراطي.فارتبط المفهوم بالقانون الدولي الإنساني كحقل معرفي مستقل وبروز مفهوم التدخل الدولي بأهداف إنسانية،يهدف من وراءه تحقيق التنمية المستديمة بمؤشرات ومعايير تصنيفية عالمية.

نستنتج التحول في المنطلقات المعرفية لنشاط المجتمع المدني من الدور الإجتماعي بالتركيز على الفرد ثم في مستوى ثان على المجتمع إلى الربط بين العملية التنموية بأهداف كلية سياسية-إجتماعية بعلاقات تفاعلية بين داخل الدول إلى بين الدول هذا من جهة ،من جهة اخرى الإختلاف في المنطلقات والأهداف على مستوى المدارس الغربية سواء الليبرالية أو الماركسية أين قبول ورفض العمل التطوعي بين المدارس

هو أساس العلاقة الجدلية لتطور المفهوم [11] حيث غياب دور للمجتمع المدني في العملية السياسية خلال الفترة الممتدة ما بين 1850-1920 نتيجة بروز إستراتيجيات الهيمنة والتوسع للدول الكبرى الاستعمارية.

نعاني إذن من إشكالية غياب الإجماع حول المفهوم وهي إشكالية عامة في البحث العلمي في العلوم الإجتماعية والإنسانية في ظل إستخدام غامض ومبهم .فهناك من يربطه بالمؤسسات الإجتماعية الخاصة كمقابل للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات إجتماعية عامة [12] رغم الاتفاق حول الأهداف من انه ذو طبيعة طوعية اختيارية،و تأسيسية حرة سواء على مستوى قطري أو دولي.

**1-المقاربة المفسرة المقترحة:**

فاختيار المقاربة بمنطلقاتها الأبستمولوجية الجديدة لدراسة التنمية المستدامة والحكم الراشد لا تكون إلا وفق مقاربة أنطولوجية جديدة بمنطلقات منهجية مغايرة بأهداف ماكرو-سوسيولوجية أين أساس فهم الظواهر إجتماعي مقترحة والتي تقوم على أن المجتمع المدني تفسر ب:

-تراجع دور الفاعل الدولة الوطنية في الجانب الأمني حيث بعض الوظائف التي أصبحت غير قادرة القيام بها.

-إشراك الفواعل غير حكومية لا يعتبر عملية حسابية تفاضلية في عملية إتخاذ القرار السياسي خاصة في ظل التركيز الدائم على التوجهات الرسمية لصناع القرار أين الفاعل بل ذو طبيعة استشارية.

-الربط بين العملية السياسية-الإجتماعية في البحث العلمي في الوطن العربي آلية للتحول الديمقراطي من أن تكريسها على ارض الواقع هي مرحلة دافعة للانتقال الديمقراطي.

**2- تطور النسق المعرفي السائد في تفعيل دور المجتمع المدني:**

تطور المجتمع المدني **من داخل الدول إلى بين الدول** لارتباطه بالسياسات الداخلية في مرحلته الأولى من الظهور ،يعبر عن مجموعة الآليات التي يستخدمها مجتمع ما لتحقيق التنمية المستديمة ،ومن ثم ضرورة مراجعة المنطلقات الانطولوجية للبحث العلمي في الوطن العربي **من التحليل القطري إلى فوق قومي** . حيث تعرف الدول إصلاحات داخلية بأهداف مختلفة أساسها البعد السياسي لتحقيق تنمية مستديمة في عالم متعولم، حيث تجاوز مرحلة قبول أو رفض وجود دور للمجتمع المدني إلى التفكير في آليات تحقيق دولة القانون .

## المحور الثالث:المجتمع المدني كنموذج معرفي تفكيكي لتفسير ماهية التنمية المستديمة:

تبرز المقاربة التأسيسية المقترحة في مجموعة ملاحظات متناقضة فيما بينها تشكل لنا توجه نظري يفتح نقاشات على مستوى أكاديمي وميداني يمكن من خلاله تفسير ونقد النسق المعرفي السائد في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي ، وتقديم نسق بديل بزاوية إن أمكن من الداخل وفق توجه يعبر عن رغبات المواطن .

إن الحاجة إلى تقديم منظور بديل لما سبق من خلال إقتراح مقاربة بمنطلقات معرفية جديدة تشمل العملية السياسية –الإجتماعية ببعدها المجتمعي الكلي في ظل عجز النسق المعرفي السائد الحالي في تفسير مفهوم كيفية صناعة و إتخاذ القرار في الدول العربية في إيجاد الحلول للمشاكل المطروحة، وتكلفة الإنتقال الديمقراطي التي تبقى باهضة شبيهة بتلك التي عرفتها الدول الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أين التحول الديمقراطي جاء بثورات دامية.

–جاءت مخرجات إشكالية الإنتقال الديمقراطي عنيفة التوجهات والمآلات فبروز تهديدات وأخطار تهدد كيان التماسك الذي كانت تعرفه الدول، يتطلب منا المساهمة في النقاش ليس كصناع قرار في تفسير ونقد العملية، بضرورة مراجعة تكلفة هذا الإنتقال من خلال صياغة علمية لإستراتيجية مستقبلية تحتوي هذه العملية الإنتقالية من زاوية علمية ،وبأهداف .

إن التغير هو عملية تلقائية غير مقصودة، عكس **التغيير**.فلكي نفهم طبيعة العلاقة بين الإنتقال الديمقراطي ومخرجات العنف المجتمعي السائدة يجب أن نحدد مايلي :

–**بنية النظام السائد:** يقصد بالبناء طبيعة تكوين الدولة في الوطن العربي والتي تعبر عن ميولات ورغبات شخصية،دون أن ننسى بنية النظام الدولي السائد، و النموذج المهيمن والذي يحدده نظام أحادي القطبية قائم على توجهات إقتصادية ليبرالية بمقاربة واقعية ،وديمقراطية غربية بقيم مرتبطة بحقوق الإنسان ،وإمكانية التدخل الإنساني في الدول وليس مساس بالسيادة الوطنية كمفهوم أصبح ذو طبيعة قانونية في التفاعلات الدولية (دور الأمم المتحدة).

– **دور الفاعل و وظيفته**:تحدد بدور البحث العلمي الإيجابي أو السلبي في التغيير.حيث في الدول المتخلفة جاء دوره سلبي في ظل العملية التغييرية العنيفة والدامية كما هو الحال في بعض الدول العربية.
–أ **طبيعة القيم السائدة** :يقصد بالقيم المرجعية الفكرية والمعرفية المراد بها التطبيق، والتي يمكن أن نعتبرها أنموذجا،والتي تبرز في هيمنة التصور الغربي للعصرنة والحداثة

–**العقلانية الزمنية:** ترتبط أهمية الوقت في التغيير بالظروف الداخلية للدول، والمتغيرات الدولية في هيكل المجتمع الدولي وفي توجيه طبيعة البحث العلمي وتوجهاته وأهميته في التغيير،حيث موجة التحول الديمقراطي في الوطن العربي بعد 2011 مثلا جاءت مترابطة ،مما يجعل عملية حساب تكلفة التحول الديمقراطي صعبة ،عكس ما حدث في الديمقراطيات الغربية والتي جاءت على فترات متباعدة مثلا فرنسا

1789،وإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية 1945،وإسبانيا في فترة السبعينات من القرن الماضي بعد زوال حكم الجنرال فرنكو 1975.

إن الوصول إلى المقاربة المعرفية الجديدة المقترحة تكون بإدراك أن العملية السياسية ذات توجه إجتماعي من جهة أخرى تحديد المتغيرات الدولية التي يمكن أن تؤثر على العملية كظاهرة الثورات على السلطات القائمة من منطلق تغير يشمل جوانب عدة كما حصل في بعض مناطق العالم.

**خصائص المجتمع المدني** :يرتبط هذا المفهوم بالعديد منها و المتمثلة في:

-**العملية الاتصالية:** بإعتبار العملية تقوم على مراحل من إعداد و تخطيط بعيدا عن الفاعل الحكومي ثم ،التطبيق الميداني، من خلال القدرة على التكيف.

-**العقلانية الزمنية**:حيث أن تصحيح مسار الإصلاحات المجتمعية يتطلب إجراءات مختلفة في مؤسسات الدولة ،ومن ثم أهمية الرقابة في كل مراحل العملية الاتصالية ليس من منطلق ردعي وإنما بأهداف تنظيمية على مستوى تشريعي أين القوانين تعبر عن الواقع ،وعلى مستوى التطبيق الفعلي ومن ثم ضرورة الديمومة من أجل فعالية أكثر.

- **الطابع المركب للعملية الاتصالية:** أهمية دور الفاعل الحكومي وغير حكومي،في العملية حيث تشترك فيها جميع الفئات الفاعلة في المجتمع بمختلف أشكالها و مستوياتها سواء من حيث الوظيفة أو الأهداف.

-**أهمية الاستقلالية** :من حيث النشأة الإدارية والتنظيمية أو المقاربة المالية لتفعيل النشاط المجتمعي .

المحور الرابع :دور المجتمع المدني في العملية الإصلاحية السياسية **الآليات والمعيقات**

-إستنتجنا مما سبق أن دور المجتمع المدني عرف نوع من التحول في الأبعاد المحددة لنشاطه لارتباطه في بداياته بالتفاعل داخل الدول، إلى بين الدول.لكن لتفعيل هذا الدور تكمن أهمية البعد الإجرائي المقترح في فهم التغيرات الحاصلة في الوطن العربي وربطها بمواضيع البحث العلمي كظاهرة وليس كحدث سياسي بإعتبار أن أصل الظواهر هي الظاهرة الإجتماعية.

-تعتبر المعرفة الأسلوب العلمي الذي يمكننا من تفسير الواقع، من خلال صياغته في نماذج بإبراز أهمية علم النمذجة الذي هو تمثيل نظري للواقع.

-إيجاد العلاقة المنطقية بين المصطلحات والأهداف بتحديد المكونات والنتائج ،جاء بهدف التدقيق ،وجعل الغموض والإبهام في مستوياته الدنيا بربط المسببات بالنتائج..

1- **الآلية الأولى :عناصر السياسة العامة:** يمكن من خلال إيجاد نظام يشمل المطالب السياسية،و قرارات السياسة،وإعلان محتويات السياسة ومخرجات ذلك [13].فيما بينها تحدد أهداف السياسة العامة

**2- الآلية الثانية:التدخل الدولي الإنساني:** نعاني من غياب الإلزام و الالتزام في المؤسسات الوطنية،فيظهر دور المجتمع الدولي لتقديم المساعدة ،من خلال دور المحكمة الجنائية الدولية مثلا. هناك آلية قضائية أخرى كذلك هي تشكيل المحاكم ذات الطابع الدولي حيث يتم تعيين هذه المحاكم كجزء من النظام القضائي الوطني، أو حتى بشكل مستقل عن كل النظم القضائية الدولية والوطنية.

**3-الآلية الثالثة:الآليات غير القضائية** :تقوم على الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل دور المجتمع المدني،و تشمل التحقيق ولجان المصالحة .

نستنتج مما سبق أن المنطلقات المعرفية الجديدة المقترحة لمفهوم المجتمع المدني يجب أن ترجع إلى التفسير الثاني و أن يكون بطابع دولي ولا يقتصر على التصورات التنظيمية داخل الدول فصعوبة التطبيق على مستوى قطري تجعل من الرجوع إلى المنطلقات الدولية في التطبيق هي أساس أي **تحليل من القومية إلى الشمولية** .

نستنتج مما سبق أن هناك مجموعة ملاحظات نؤسس من خلالها للمنظور البديل في تفسير مفهوم التحول الديمقراطي بالابتعاد عن القصور المعرفي والمنهجي الحالي وتوجيه البحث العلمي في الوطن العربي :

_ **مراجعة الممارسة الديمقراطية**:إعادة النقاش حول النسق المعرفي في دراسة مفهوم الديمقراطية و الأسس التي يقوم عليها من قيم غربية ،و حقوق الإنسان و الإقتصاد الحر في تحليل الظواهر كحتمية معرفية و منهجية بالرجوع إلى مفهوم الدولة- الأمة بالربط بين مواضيع جديدة بطريقة تلازمية والمتمثلة في

الديمقراطية التشاركية،والإصلاحات السياسية في ظل غياب إستراتيجية منذ الإستقلال للدولة بشكلها الحالي في الوطن العربي. لإشكالية الاستقرار والتنمية.

-**البيروقراطية عائق أمام التحول الديمقراطي** : أن الدول في الوطن العربي قبل الشروع في بعض الإصلاحات تعبر عن رغبات شخصية حيث الدولة أصبحت لا تستطيع القيام ببعض الوظائف في ظل إخفاق التجارب التنموية ،في ظل التعبير عن رغبات و ميولات أشخاص وليس مؤسسات

-**الإنتقال الديمقراطي كأساس للتنمية المجتمعية** :إعتبار أن التحول الديمقراطي في تطوره يجد في كل مرة حلول للمشاكل المطروحة، فالديمقراطية مفهوم لحل مشكلة **وحدة نسقية متكاملة** و منظور فكري متجدد.

**لا ديمقراطية مع الأمية** :أن الابتعاد في البحث العلمي في الوطن العربي عن المقاربات الدعائية لأنها لا تعطينا إستراتيجية مستقبلية. يمكننا من تجاوز أزمة الإندماج والهوية ،ومشكلة بناء الأمة ،و انقسام في طبيعة تكوين الهوية هل يكون على أساسي ديني ،أو وطني.

-**العمل على تكريس ثقافة الثقافة العامة**:تطرح دون إقصاء لأي تصور للحكم وعلاقة الحاكم بالمحكوم بعيدا عن المنظور الغربي فالدولة في العالم الثالث هي محاولة إعادة إنتاج شكل الدولة الأوروبي(الفرنسي والبريطاني في الوطن العربي) وغياب دمج الأفراد في الأمة ثم تأتي مرحلة بناء الدولة الوطنية نحن قمنا بالعكس.

**مكونات التغيير:** إن شكل الدولة الوطنية الحالي في الوطن العربي لم يساعد على تحقيق الاستقرار حتى إذا اعتمدنا على المقاربة الكمية فالتحول الديمقراطي غير ناجح و لا يعتبر معيار أو مؤشر تصنيف.

*__ثقافة المواطنة__ :أية آلة تحتاج إلى محرك واحد،وباعتبار الديمقراطية الغربية نموذج يراد تطبيقه نحتاج فيها إلى دافع والمتمثل في الهوية الوطنية فإن الدافع والمحرك لها ينبغي أن يكون الديمقراطية بوصفه صالحا لكل زمان ومكان.في ظل فشل الأحزاب والجمعيات أمام السلطة الحاكمة

*__سرعة التحول__ :أن مفهوم الديمقراطية في تطور مستمر وهو نتاج تفكير غربي مختلف تاريخيا في الزمان والمكان، و يؤثر هذا على مستوى التفكير ومستوى التحليل للمجتمعات الأخرى خاصة الشعوب المتخلفة،وهذا ما يجعل التحليل الأبستمولوجي مختلف،من حيث أسس وأهداف المعرفة.فالمفهوم في ظل نسق معرفي كلي لا يمكن ربطه بنموذج معرفي مختزل و والذي هو الفكر الغربي.

إن مفهوم الديمقراطية هو نتاج ممارسة للثقافة المرتبطة بالأقلية البرجوازية الأوروبية حيث تأثير المفكرين من ذوي الطبقة البرجوازية ،و تأثرت بمختلف أشكال الصراعات التي حدثت بين أشكال الأنظمة الإقتصادية التي عرفتها أوروبا كمركز للعالم،حيث الصراع بين النظام الإقطاعي و النظام البرجوازي الذي بلورت

معالمه الثورة الصناعية في القرن السابع عشر من جهة،و الرغبة في المحافظة على الوضع القائم من قبل المحافظين والمطالبين بالتغيير من جهة أخرى.

1-هيمنة التحليل المادي التجريبي الامبريقي في التفكير

2-مناهج علمية تركز على الفرد كجوهر أي تحليل وغياب البعد المجتمعي.

3-إبعاد الدين ، فكر علماني و إعتباره عائق أمام أي تطور

4-المادية التاريخية أين استقراء التاريخ لفهم التحولات .

إن التطور التكنولوجي والاقتصادي ببعده المرتكز على الفرد الذي حدث في أوروبا وأمريكا الشمالية (الأورو-أطلنطية) ،والذي أدى إلى ظهور دولة الرفاه welfare state،حيث علمية البحوث المقدمة وهذه الأطروحات المرتكزة على العملية السياسية بأبعادها الإقتصادية الليبرالية قد تكون سليمة بالنسبة لواقع معين – كما هو الحال بالنسبة للمحددات التي تقوم عليها الحضارة الغربية – و لكنها قد تؤدي إلى نتائج غير علمية وغير سليمة لواقع سياسي واقتصادي مختلف تماما مثل الظروف التي تحيط بالعالم ، فما الحل ؟ إن محاولتنا فهم الواقع العربي مثلا يتطلب منا:

1 –إقتراح مقاربة مفسرة ببعد مجتمعي مستقلة تتعدى هيمنة التحليل الغربي و تعبر عن الواقع العربي، بالمزاوجة بين البعد المادي و القيمي كما عملت الدول المتقدمة ولكن بأهداف مجتمعية وليست فردانية.

2-مراجعة الممارسة الديمقراطية من خلال الاستقلالية عن النسق المعرفي والمرتبط بالنموذجين المعرفيين الإغريقو-روماني وبخصائص عربية.

3- فتح نقاشات على مستوى داخلي بين باحثي ومفكري الأمة العربية .

4- العمل على التطور العلمي لأنه نتيجة حتمية لتطور هذه المجتمعات خاصة المشكلة للحضارة الغربية

5-أن الدولة -الأمة بمفهوم غربي هي وليدة المزاوجة بين العملية السياسية و الإقتصادية في التحول من نظام إقتصادي لأخر من العبودية ،والإقطاعية إلى الدولة الوطنية ذات السيادة.

6-أن الدولة الوطنية بمفهومها العربي يغيب عنها الإجماع في ظل الطرح القائم على تجاوزها باعتبارها تتعارض ومفهوم الخلافة ،ومن ثم تعدي لفكرة الحدود (الإختلاف بين الملكية والجمهورية).

7-أن فترة الاستعمار هي قطيعة على قبول ورفض النموذج الغربي في الحضارة والقائم على فكر مادي ،حيث تعتبر المرحلة الفعلية للصراع الحضاري.

* يظهر التحليل مما سبق أن النسق الغربي لمفهوم الديمقراطية ليس عالمي في ظل تركيزه على العملية التغيرية القائمة على المزاوجة بين العملية السياسية و الإقتصادية في تفسير مفهوم الديمقراطية ،ومن ثم فكر مادي –تجريبي بالتركيز على النموذج الأوروبي،حيث خصوصية هذا النموذج من خلال مقارنته بالنموذج الذي عرفته البلاد العربية ،من خلال مقارنة تتعامل مع النموذجيين معا على أساس أن كلا منهما لا يكمل الأخر،ومن فهم خصوصية النموذج المعرفي الأوروبي بواسطة النموذج العربي تظهر خصوصية هذا الأخير بدورها واضحة وجلية .التحول الديمقراطي يتطلب :

- وجود مجتمع مدني كفاعل غير رسمي في الدولة يوازي الفواعل الرسمية في إستراتيجيات صناعة واتخاذ القرار السياسي.،أن الرأي العام يصنع ولا يخطط له.
- العملية السياسية المقرونة بالعملية الإقتصادية يجب أن تكون بهدف إجتماعي بالتركيز على المجتمع دون إهمال الفرد.
- احترام حقوق الإنسان.
- أن الديمقراطية تكون وسيلة لتحقيق غاية هي خدمة الإنسان وليست هدفا.

تبين من خلال هذا التحليل لمفهوم الديمقراطية في الأنظمة السياسية الغربية أن بعض أن لم نقل كل الأنظمة السياسية العربية هي أنظمة لا تتوفر على العناصر المذكورة سابقا،وأن إمكانية التحول فيها من أنظمة بشكلها الحالي إلى أنظمة ديمقراطية افتراض نسبي.إذ ما العمل؟

تبنت بعض الدول بنجاح لتوفر بعض القيم المشتركة في الحكم وفق مفهوم غربي الثورات إسبانيا والبرتغال.فالانتقال من التركيز على الهند وباكستان إلى أوروبا الشرقية إلى التأكيد على أن هناك علاقة بين التقدم الصناعي والتحول الديمقراطي ،حسب فرضيات جامعة شيكاغو.

**خاتمة:**

تبرز من دراستنا لقياس الأثر والتأثير بين المتغيرات والعوامل المحددة للعملية البحثية العلمية وتوجهاتها في الوطن العربي بالتركيز على العلاقة بين العملية السياسية الإصلاحية و الإجتماعية للمجتمع المدني،و الإصلاح السياسي والتنمية المستديمة كمكونات للنسق المعرفي المستقل و الكامل والمتمثل في الإنتقال الديمقراطي، وتأثيره على إخفاق النموذج العربي مثلا، إلى قياس كمي للنتائج ، حيث هذا النسق المتكامل والمستقل يعاني من صعوبات في التعميم نتيجة قيامه على أسس إقصائية أين التركيز على النموذج الأورو-أمريكي في الحكم ،و من ثم فإنه يتطلب مراجعة معرفية ومنهجية في ظل هذا القصور في النجاح من خلال تقديم تفسيرا عقلانيا ،و التحكم في الاستراتيجيات و هدا ما يتحقق من خلال الأتي:

&نحتاج إلى مقاربات وصفية متعددة الاختصاصات ببعد إجرائي يعبر عن خصوصية المنطقة العربية، ويكون اختيارنا لمقاربة واحدة أي تلك التي تتم في ظل المقاربة الفكرية العربية الإسلامية بعيدا عن هيمنة الفكر الغربي(الذي يركز على العلاقة بين العملية السياسية بأبعادها الإقتصادية) بطرح مقاربة ماكرو – إجتماعية وبإصلاحات دستورية أين التوازن بين السلطات في التطبيق الفعلي

.حيث احترام القانون بتكريس الثقافةالسياسية

& تعتبر الديمقراطية وسيلة من الوسائل المتعددة لتنظيم النمط المعيشي للأفراد وفق مقاربة مادية ، وهي بذلك لا تنسجم مع واقع المجتمعات العربية بوصفها دينا ودنيا ومن ثم الحاجة إلى التكيف

& أن القواعد المنظمة للديمقراطية الغربية علمانية أحيانا تكون في حركية،و أحيانا العكس ومن ثم تختلف من مرحلة تاريخية لأخرى.

&أن استقرار النسق المعرفي و النموذج الديمقراطي الغربي لا يجب أن يكون إقصائيا ،وهذا حتى يضمن استقرار هيكل النظام الدولي، ومن ثم ضرورة وحتمية فصل العلاقة من خلال مكونات أخرى تدعم النسق الفكري السائد لأن اللاستقرار في النموذج الديمقراطي الغربي يؤثر على بنية النظام الدولي

&لا يوجد نموذج مثالي للديمقراطية وإنما توجد مؤشرات للتنمية والقبول.

ينبغي لتحقيق ذلك الاعتماد على الدراسات الكمية من خلال معرفة كيفية الحفاظ على الاستقرار دون إقصاء الأخر،مع الاعتماد كذلك على التنبؤ لمعرفة الاستعداد ومواجهة المستقبل من خلال تجنب هيمنة نموذج على آخر،من خلال السماح بإمكانية بلورة فكر ونمط حكم مستقل عن هيمنة النمط الغربي إن الديمقراطية القائمة بمعرفة غربية غير قابلة للتعميم على باقي الشعوب والهويات الأخرى نظرا لغياب التشابه.ومن ثم البديل يكون وفق:

-إعداد مخطط شامل قائم على دراسات علمية (نظرية وتطبيقية)عن كل نموذج مع اعتماد نظام مراجعة دوري للمعطيات سواء المتعلقة بالتركيبة السكانية ،والموارد ،من أجل تحليل علمي موضوعي من منطلق عدم تفضيل تصور على الأخر.ومن ثم الحاجة إلى فكر عربي مستقل بالتركيز **على التحليل وفق المزاوجة بين العملية السياسية -الإجتماعية عوض السياسية - الإقتصادية.**

-الاعتماد على الدراسات الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة نتيجة تغير الظروف، بهدف وضع تصور أني و مستقبلي يتناسب و مشاريع التنمية للمغاربة.

إن لضمان نجاح نموذج العصرنة و تطور المجتمعات غير غربية يجب تفعيل دور ابحث العلمي من خلال تمكين الباحثين من المشاركة في كيفية إتخاذ القرار **بإعتبار الجامعة والجامعيين كأكبر مجتمع مدني موجود_في_الوطن العربي** ،و لا يتحقق إلا في ظل نمط حكم عربي مستقل عن هيمنة النموذج الغربي الذي أخفق في واقعنا ،فحتمية القطيعة بين المفهوم والممارسة ضرورة معرفية ومنهجية.

إن توجهات البحث العلمي لا تكون إلا بتناول الكيفيات والآليات التي تمكننا من **المشاركة التنافسية التداولية** داخل المجتمعات العربية دون إهمال الوقت والظروف المواتية الداخلية و الدولية.، و لا يكون إلا بالتركيز على مواضيع الإختلاف فقط ،ومن ثم يجب التفكير في قضايا الاتفاق التي هي حاليا تكون منعدمة .

إن النسق المعرفي السائد في تفعيل دور المجتمع المدني يفسر بالانتقال من النظري إلى الواقع:

-صعوبة تحقيق **الإنتقال الديمقراطي**:فهل الإصلاح السياسي هو وسيلة أو غاية في التنمية المستديمة .

-يظهر بناء الدراسة في مجموعة ملاحظات متناقضة أحيانا فيما بينها تشكل لنا توجه نظري يفتح نقاشات من خلالها تفسير ونقد النسق المعرفي السائد في تفسير مفهوم الإصلاح السياسي ، وتقديم نسق بديل بزاوية إن أمكن من الداخل وفق توجه يعبر عن رغبات المواطن.

-جاءت مخرجات إشكالية الإنتقال الديمقراطي في بعض مناطق العالم عنيفة التوجهات والمآلات فبروز تهديدات وأخطار تهدد كيان التماسك الذي كانت تعرفه ضمنيا هذه الدول ، يتطلب منا المساهمة وفق نقاش نظري وليس كصناع قرار أو كرجال سياسة في تفسير ونقد العملية ، بضرورة مراجعة تكلفة هذا الإنتقال من خلال صياغة علمية لإستراتيجية مستقبلية تحتوي هذه العملية الإنتقالية من زاوية علمية .

-إن الوصول إلى المقاربة الماكروسوسيولوجية الجديدة المقترحة تكون بتقديم نسق معرفي يفسر ويحلل العملية التغيرية سواء بطرق سلمية أو دون ذلك **،وبتقديم مراجعة للمفهوم لتجديده** ، بإدراك الممارسة السياسية دون اختزال إمكانية التغير السياسي الخارجي.

## الـهوامش

1-عبدالله لحود وجوزيف مغيزل(1972):حقوق الإنسان الشخصية والسياسية،منشورات عويدات، بيروت،لبنان ،ص 25.

2- دلال القاضي ومحمود البياتي(2008):منهجية وأساليب البحث العلمي وتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن ،ص .83.

3- عبد الفتاح مراد(1999،):موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، فرنسي،عربي،شرعي ،الكرنك للكمبيوتر ،الإسكندرية ،مصر ،.ص 91

. 4 - DARIO BATISTELLA(2009) :THEORIES DES RELATIONS INTERNATIONALES,ED PARIS PRESSE DES SCIENCES PO,ED,P 359

. 5 - محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني(2006) منهجية البحث في علم السياسة ،دار زهران للنشر والتوزيع،عمان ،الأردن،،ص 62.

6 - Thomas Kuhn(1962): the structure of scientific revolutions, the university of Chicago press printed in United States of America, P 170

7 -أحمد شكري الصبيحي (2000): مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي ،سلسلة أطروحات الدكتوراه،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ص 30

8– وجيه كوثراني (1992)المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان ص 149

9 - عزمي بشارة (1998):المجتمع المدني دراسة نقدية، ط 1،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت لبنان،ص ص 30-31

10- عزمي بشارة، نفس المرجع ص 272

11- جان مارك بيوتي (1975 ):فكر غرامشي السياسي ،ترجمة جورج طرابيشي ،دار الطليعة بيروت ص ،185

12- محمد جمال باروت (1995 )، المجتمع المدني مفهوما وإشكالية ،دار الصداقة حلب سوريا ص 12

13- James e Anderson public (1981) :Policy making ,3ed ,New York cbs college publishing p 2